المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستعداد والقمع

د. محمد الهادي صالح الأسود
أكاديمية الدراسات العليا
مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، طرابلس – ليبيا

مقدمة:

شهد شهر ديسمبر من العام 1951م، إعلان ميلاد دولة جديدة مستقلة تحت مسمى ليبيا، لأول مرة في التاريخ، تأسست هذه الدولة الجديدة على نظام ملكي اتحادي، وتكونت من اتحاد ثلاثة أقاليم هي طرابلس، وبرقة، وفزان، غير أنه سرعان ما ألغي النظام الاتحادي، وأعلن عن قيام دولة ليبيا الموحدة، سنة 1963م، بسب السلبيات الكثيرة التي أفرزها النظام الاتحادي، والتي أثرت بشكل كبير على أداء الحكومة الاتحادية، وعلى التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلاد.

مرت هذه الدولة، خلال فترة تكونها، بثلاث مراحل سياسية مهمة، تمثلت في مرحلة النظام الملكي، التي دامت حوالي ثمانية عشر سنة، ونظام الجمهورية - الجماهيرية، الذي استمر حوالي اثنين وأربعون سنة، ومرحلة ما بعد الجماهيرية، التي استمرت منذ بداية سنة 2011م، وحتى كتابة هذه البحث.

لعبت هذه المراحل دورا كبيرا في تشكل الدولة الليبية على ما هي عليه اليوم. كما لعبت سياسات الحكومات الداخلية دورا كبيرا في إضعاف ميل الليبيين إلى المشاركة السياسية، من خلال منع قيام الأحزاب السياسية، والتقييد على النشاطات السياسية، والثقافية، بما في ذلك إنشاء وتملك الصحف والنوادي الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني، ومراقبة ما سُمح بقيامه مراقبة دقيقة. وقد لعبت هذه السياسات، دورا أساسيا في عدم قيام الدولة العصرية الناجحة التي يطمح إلى قيامها كثير من الليبيين، وفي فشل مشاريع وبرامج التنمية والتحول إلى الاكتفاء الذاتي.

وقد كان لتلك السياسات تأثيرا سلبيا كبيرا على رغبة واستعداد الليبيين في المشاركة السياسية، وفي تحويل تلك الرغبة وذلك الاستعداد إلى سلبية وعزوف عن المشاركة، بسبب التوجه المستمر لصناع القرار نحو التعامل مع الشباب والنشطاء الاجتماعيين والسياسيين بالشك والريبة. لقد ساد اعتقاد راسخ لدى صانع القرار، في ليبيا، أنَّ المشاركة السياسية قد ينتج عنها بروز قيادات سياسية بديلة عن القيادات القائمة على سدة الحكم، مما يعني احتمالية إزاحتهم والحلول مكانهم، وبالتالي كانت السياسات المتبعة منذ الاستقلال تركز على حصر النشاطات والمشاركات في المؤسسات التابعة للدولة، التي عادة ما يديرها موالون ثقات للحكومة.

مشكلة البحث:

يتميز الليبيون عموما بالميل نحو المشاركة السياسية، ويتجلى ذلك في مسارعتهم إلى الانخراط في النشاطات الطوعية؛ ثقافية، أو سياسية، أو اجتماعية، بشكل فيه اندفاع وحماس كبيرين، في كل مرحلة

من مراحل قيام الدولة الليبية، لكن هذا الميل إلى المشاركة لم ينتج عنه نجاح في بناء الدولة الوطنية المتقدمة التي تخدم مواطنيها وتحافظ على مصالحهم. وسرعان ما يخبو ذلك الحماس وينقلب إلى سلبية، وخمول، ونفور!

فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل؟ ولماذا ينقلب الحماس إلى سلبية ونفور من المشاركة السياسية الفعالة ؟

وهل تلعب السياسات الحكومية دورا في تثبيط الهمم ولجم الحماس؟ أم إنه سلوك طبيعي لدى الليبيين، يبدأ بالحماس ثم يصيبه الفتور فيخبو؟

فرضية البحث.

انتهجت الحكومات الليبية المتعاقبة، منذ الاستقلال، سياسات وإجراءات أمنية وتنظيمية، أثرت سلبيا على ميل الليبيين نحو المشاركة الفعالة، ودفعتهم إلى الركون إلى السلبية، وترك المشاركة الإيجابية في النشاطات السياسية، والتطوعية عموما.

فإلى أي مدى ساهمت تلك السياسات في تثبيط همة الليبيين وقلصت من رغبتهم في المشاركة السياسية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول بالدراسة والتحليل موضوعا من أهم الموضوعات المتعلقة ببناء الدول، وهو المشاركة السياسية في ليبيا، حيث تحتاج البلاد خلال تاريخها الراهن، إلى تركيز الاهتمام على موضوعات المشاركة في كافة النشاطات التطوعية، وفي مقدمتها المشاركة السياسية، من أجل ضمان بناء الدولة على أسس وقواعد سليمة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:-

1. رصد وتحليل السياسات الحكومية التي أثرت سلبيا على ميل الليبيين إلى المشاركة السياسية، منذ الاستقلال.
2. رصد الحراك الثقافي والاجتماعي الشعبي في ليبيا خلال مراحل تكون الدولة الليبية الحديثة، وتأثير السياسات الحكومية عليه.
3. التوعية والترشيد إلى ضرورة وأهمية الانخراط في النشاطات التطوعية، سياسية وثقافية واجتماعية، من أجل المشاركة الفعالة في البناء، والوصول إلى بناء الدولة الليبية الحديثة، وغم الاحباطات والمعوقات.

حدود البحث.

تقع الحدود الرئيسية لهذا البحث خلال الفترة من ديسمبر 1951م، وهو تاريخ استقلال الدولة الليبية، إلى 2018م، وهو تاريخ كتابة هذا البحث.

أولا: تعريف المشاركة السياسية

هناك كثير من التعريفات التي انصبت على مفهوم المشاركة السياسية، كل منها تحاول أن توضحا مفهومها للمشاركة. لكننا، وبسبب ضيق المجال، سنحاول دمج بعضها في المقاربة التالية:- (أنَّها قيام المواطنين بدعم ومساندة سياسات الحكومة والمؤسسات التابعة لها في إدارة الشأن العام، وفي اختيار المسئولين والقادة على مختلف المستويات. والمساهمة في إنجاح برامج وخطط التنمية، وبخاصة التنمية المحلية. ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني نشاطاتها الهادفة إلى خدمة المجتمع وتعويض ما قد ينشأ من قصور بسبب عجز مؤسسات الدولة عن متابعة كافة الشرائح الاجتماعية وتقديم الخدمات لها. وتتم على أساس الاعتراف بالآخر، والمساواة التامة بين الأفراد داخل المجتمع. وهي وسيلة من وسائل الديمقراطية التي يشارك بموجبها الناس في صنع القرارات السياسية والإدارية، وفي إنجاح برامج وخطط التنمية([1])).

نستخلص من هذه المقاربة، أن المشاركة السياسية تعكس قابلية الشعب، وبخاصة الشباب، وميلهم نحو المشاركة الفعالة في النشاطات السياسية والأعمال التطوعية المختلفة، على المستويين الوطني والمحلي، وهي نشاط ضروري ومهم في بناء الأوطان، وهي دليل على وعي وحيوية الشعوب، وتعبيرا على رغبتها في الحياة والتقدم.

ثانيا: المشاركة السياسية في ليبيا

الليبيون شعب ترتفع بينهم نسبة الوعي بمسئوليتهم تجاه الوطن، والميل إلى المشاركة السياسية، كلما سنحت لهم الظروف بذلك. ويمكننا أن نتلمس ذلك من خلال اندفاع وحماس الليبيين في المشاركة في كل ما حدث في البلاد منذ آلاف السنوات. فحركات المقاومة التي واجهت الغزاة الرومان، منذ ما قبل التاريخ الميلادي، حالت من دون تحويل شمال إفريقية وسكانه إلى شعب روماني. والحرب ضد الوندال، التي أظهر خلالها الليبيون شجاعة وقدرة فائقة على التخطيط الحربي، حافظت على بقاء الليبيين شعبا متميزا بلغاته وثقافاته. والانخراط في الفتوحات الإسلامية ضد الاحتلال الرومي (البيزنطي)، أدى إلى تحرير شمال إفريقية من حكم الروم الجائر المبني على سياسات الرومنة، والاحتواء الثقافي، وسلب أرزاق الناس من خلال الضرائب والإتاوات التصاعدية المفروضة بقوة السلاح.

يؤكد الباحث الإيطالي (د. ج. ماتينغلي D. J. Mattingly) على أنَّ استمرار اللغة الفينيقية في شمال إفريقية خلال فترة الحكم الروماني الطويلة، إنما كانت ثمرة من ثمار المقاومة المستمرة لحكم الرومان وسياساتهم الجائرة ضد السكان، فيقول في كتابه (منطقة طرابلس في العهد الروماني TRIPOLITANIA):- "لقد تم تركيز قسط وافر من الاهتمام حديثا على درجة المقاومة السياسية لروما في أفريقية. وتركزت المناقشة على الشواهد الكثيرة على الاستمرارية الثقافية الليبية والأفريقية والنوميدية والليبيفينيقية تحت

قشرة رقيقة من الرومنة Romanization. وقد تمسك بينابو Benabou بذلك على سبيل المثال، كبرهان على المقاومة الاجتماعية السلبية للاحتلال الروماني والاستعمار في أفريقيا... وما عدا ذلك فيمكن وصف المقومات الثقافية النوعية للمقاطعات الأفريقية بأنها رومانو – أفريقية مع بعض المؤثرات الأقوى وهي البونيقية والليبية... اقترح لوغلي Leglay أن إحدى المشكلات التي واجهت الرومان في أفريقية كانت الحاجة إلى إزالة بونية السكان. ومع ذلك إذا كان هذا هو غرضهم فإنهم نجحوا نجاحا محدودا آنئذ... تؤكد الشواهد الأدبية أن البونيقية بقيت اللغة السائدة في طرابلس.([2])"

والمقاومة التي أقضت مضجع الدولة التركية، والتي بلغت حوالي ثلاثين ثورة قادها شيوخ القبائل رفضا للظلم العثماني، المتمثل في سياسات التتريك وفرض الضرائب المتصاعدة على الشعب، مثلت نموذجا حيا لحيوية الشعب الليبي، وقابليته واستعداده للمشاركة السياسية الهادفة إلى رفض الظلم والطغيان، من أجل الإعمار والبناء. فحركات المقاومة عموما، تتطلب القيام بنشاطات تطوعية جماهيرية مصاحبة للأعمال الحربية تهدف إلى خدمة المجتمع في ظل ظروف الحرب؛ مثل أعمال الإغاثة والتطبيب، والإعاشة، والإسكان، وما في حكمها. يقول الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، رحمه الله، في كتابه جهاد الأبطال، منوها إلى مقاومة الليبيين لطغيان الدولة التركية:- "منذ ثلاثمائة سنة والليبيون في صراع مرير مع الترك للتخلص من ظلمهم واستبدادهم، وفساد حكمهم. وقد ثار عليهم الليبيون أكثر من ثلاثين مرة في فترات من الزمن متتابعة، قام بها رؤساء القبائل في كل من طرابلس وبرقة.[(3)]"

ثم تأتي حركة الجهاد ضد الغزاة الطليان، التي بدأت منذ الأيام الأولى لاقتراب الأسطول الحربي الإيطالي من السواحل الليبية، واستمرت لأكثر من ربع قرن من الزمان، من دون انقطاع ولا مهادنة، وكبدت الغزاة خسائر ضخمة في العديد والعتاد، لتكون نموذجا فريدا آخر يدل على أنَّ الشعب الليبي يمتلك من الحيوية والاستعداد للمشاركة السياسية، حتى في أحلك الظروف، ما يؤهله لأن يكون في مقدمة الشعوب الجديرة بالبقاء والتقدم والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانية. وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدها الليبيون في الأرواح والممتلكات إلا أنهم لم يستسلموا ولم يهنوا، أو يتراجعوا، ولم يهادنوا.

كما أنَّ اندفاع الليبيين للمشاركة الفعالة في الحراك السياسي خلال المراحل الثلاثة التي مرت بها الدولة الليبية المعاصرة، والتي سنتحدث عنها فيما بعد. دليلا قويا آخر على الاستعداد والإرادة والرغبة في المشاركة السياسية لبناء ليبيا.

وما دام الليبيون ميالون إلى المشاركة السياسية، ويملكون الاستعداد والقدرة على القيام بها. فلماذا فشلت مشاركتهم السياسية في تكوين دولة حديثة ومستقرة، على الرغم من مضي حوالي سبعين عاما على الاستقلال؟

للإجابة على هذا السؤال، وما سبقه من أسئلة، نرى ضرورة تقسيم الفترة الزمنية منذ الاستقلال سنة 1951م، إلى سنة 2018م، إلى ثلاث مراحل أساسية، ثم القيام بدراسة حالة المشاركة السياسية، والعوامل المؤثرة عليها، كلٌ على حدة، حتى يتسنى لنا معرفة الظروف والملابسات التي أفشلت حماس واندفاع الليبيين للمشاركة في بناء دولتهم على أسس وقواعد علمية وحديثة.

ثالثا. مراحل المشاركة السياسية في ليبيا.

كثيرا ما تمر الشعوب بفترات عصيبة؛ مثل الحروب، والاضطرابات السياسية، والاجتماعية، أو الكوارث الطبيعية، أو الجوائح، أو الثورات... إلخ. والتي يتعرض أثناءها الأمن، أو الرزق، أو السلم الاجتماعي عموما لاضطراب كبير وخلخلة خطيرة، تحتاج خلالها الشعوب إلى تجميع قدراتها وإمكانياتها، وتوظيف كافة مواردها وقوتها، لتخفيف الآثار السلبية التي قد تنتج عن أي من تلك الظواهر الخطيرة، وتجتازها بأقل قدر من الخسائر. وفي مقدمة ما يجب استنفاره، في مثل هذه الظروف، القدرات البشرية، والتي تتمثل في الشباب، من الجنسين، والرجال والنساء، وبخاصة أولئك الذين يملكون خبرات ومهارات ومؤهِّلات تمكنهم من المشاركة الفعالة في البناء والإعمار.

إنَّ أهمية المشاركة السياسية تنبع من كونها عاملا من عوامل تجميع الجهود والقدرات ولملمة الإمكانيات من أجل اجتياز المحن والنكبات. والشعب الليبي شأنه شأن غيره من الشعوب تعرض للكثير من المحن والنكبات، التي هب خلالها الليبيون يذودون عن بلادهم ويدفعون عنها الشر والبلاء، ويشاركون في البناء. وقد مرت المشاركة السياسية في ليبيا الحديثة، منذ الاستقلال، بثلاث مراحل رئيسية، هي:-

- المرحلة الأولى، وتبدأ بإعلان استقلال الدولة الليبية في 21 ديسمبر 1951م.
- المرحلة الثانية، وتبدأ بسقوط النظام الملكي في الأول من سبتمبر 1969م.
- المرحلة الثالثة، وتبدأ بقيام الثورة على نظام الجمهورية - الجماهيرية وسقوطه في أكتوبر 2011م.

المرحلة الأولى.

وهي المرحلة التي بدأت منذ الاستقلال الذي تحقق في ديسمبر عام 1951م، وتكونت خلالها الدولة الليبية، التي جاءت ثمرة للكفاح الطويل، الذي خاضه الأجداد جهاداً وجهدا مضنيا ضد جحافل الغزاة الطليان، استمر أكثر من ربع قرن من الزمان، دفعوا خلالها بأكثر من نصف عددهم بين شهداء ومنفيين ومهجرين وجرحى ومرضى، في سبيل حرية الدين والوطن والمواطن، مؤكدين بذلك على وعيهم وإدراكهم لأهمية المشاركة في الدفاع عن الدين والوطن، رغم عدم تكافؤ القوة بينهم وبين العدو، الذي تسبب في ارتفاع الخسائر والضحايا بينهم. يقول المؤرخ الإيطالي (أنجلو دي لابوكا) معترفا ببعض الحقيقة فيما يتعلق بجرائم الدولة الإيطالية - الفاشستية ضد الليبيين، فيقر أنه: "من خلال دراسته واطلاعه على تاريخ ليبيا، تبين أن ضحايا الاستعمار الإيطالي الفاشي في ليبيا منذ عام 1911 إلى 1943 يقدرون بنحو 100 ألف

شخص، أي ما يعادل ثمن عدد السكان آنذاك، بالإضافة إلى مصرع 40 ألف آخرين أغلبهم من المدنيين في معسكرات الاعتقال الإيطالية.([4])"

ووفقا لروايات كبار السن الذين شهدوا كثيرا من المجازر الإيطالية، لا يمكننا أن نصدق إحصائيات هذا المؤرخ، لأنه يحاول التقليل من عدد الضحايا، ليخفف من حجم الجريمة، أو ليبرئ بلاده من جريمة الإبادة الجماعية لأكثر من نصف عدد سكان ليبيا، ويمكننا التعرف على عدم دقة أرقامه من خلال تجاهله للمنفيين والمهجرين والذين قضوا بسبب السفر، والجراح، والجوع والفقر والأوبئة، التي انتشرت في عهدهم أكثر من أي وقت مضى، وأستشهد بسببها مئات الآلاف من الليبيين[5]، "وقد كتب يوهانس برتشارد في هذا الصدد بان الجيوش الإيطالية كانت تمثل ضغطا كبيرا على قوات البدو وكان على هذه القوات في الوقت نفسه أن تتصدى لعدو أشد فتكا وإضناء من سلاح الإيطاليين، ألا وهو الطاعون والحصبة، والتيفود، والجفاف، والجراد.([6])"

وهناك من يرى أنَّ عدد الشهداء في الحرب الإيطالية على الليبيين العزل تجاوز النصف مليون إنسان. "فبعد القضاء الوحشي على حركة التحرر الوطنية حل الخراب ببرقة[(*)]، وتقلص عدد سكانها من (1.5) مليون نسمة قبل الغزو الإيطالي إلى 700 ألف في بداية 1931م وبذلك هبط العدد بمقدار 800 ألف نسمة لجأ 250 ألفا من بينهم إلى الهجرة، وخاصة إلى السودان الفرنسي بينما راح 550 ألفا ضحايا الحرب والمجاعة والأمراض. وقد بدت قرى كثيرة وخلت الأسواق من الناس.([7])"

هذا ناهيك عن الترسيخ المتعمد للجهل والتخلف الذي ضرب أطنابه في كل ركن وزاوية، وضاعف من الخسائر البشرية الناتجة عن الأمراض والأوبئة، بسبب تعمد الإيطاليين عدم فتح مدارس لتعليم الأطفال، وبخاصة في القرى والأرياف النائية، مما جعل من تبقى في ليبيا يعيشون في جهل مطبق بعيد عن رياح الحضارة والمدنية. وتفيد الإحصاءات أن الأمية كانت منتشرة بين الليبيين بشكل كبير، مما ساهم في شدة فتك الأمراض والأوبئة بهم، بسبب جهلهم بوسائل الوقاية والعلاج. حدثنا بعض كبار السن أنه خلال ثلاثينيات القرن المنصرم انتشر وباء الجدري في المنطقة الغربية من ليبيا، فأباد عشرات المئات من الناس(*). لقد كان أغلب الليبيين أميين لا يعرفون القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الأمية سنة 1951م حوالي 90% من إجمالي عدد السكان، وفقا لتقرير بعثة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة. "فإن وجود 90 في المائة من أفراد الشعب العربي الليبي أميين – كما جاء في تقرير بعثة اليونسكو إلى ليبيا عام 1951م- ارتبط بسياسة الاحتلال في العهدين التركي والإيطالي ثم في عهد الإدارة الانجليزية والفرنسية.([8])"

وأخيرا جاء الاستقلال نتاجاً للتفاعلات السياسية الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي اتفق من خلالها الحلفاء المنتصرون على تصفية (الاستعمار) الإستدمار، ومنح الشعوب المحتلة استقلالها، في محاولة لإعادة تقسيم العالم من جديد، وإعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة السياسية،

والاقتصادية، والأمنية فيه. تلك السياسة التي مكنت الشعوب المُحتلة من نيل استقلالها، لتصبح دولا أعضاء في الأمم المتحدة ضمن المجموعة الدولية.

عندما نالت ليبيا استقلالها، في نهاية عام 1951م. اغتبط الليبيون بالاستقلال وفرحوا فرحا كبيرا، وبدءوا يعدون أنفسهم للمشاركة الفعالة في بناء الدولة الوليدة، من أجل مستقبل زاهر مشرق يحكمون فيه بلادهم، ويستمتعون بخيراتها في ظل حرية وارفة الأغصان ممتدة الظلال، وفي ظل غياب كامل للأجنبي المتغطرس. ولسان حالهم يقول: (الحمد لله نجونا من القوم الظالمين)، وكثير منهم يقولون (أبشروا أيها الليبيين الخير جاي). وقد ترجم ذلك الفرح والاستعداد للمشاركة الفعالة في بناء الوطن، ما كتبته إحدى الصحف عشية إعلان قرار هيئة الأمم المتحدة بمنح ليبيا استقلالها، معبرة عن لسان حال الليبيين. حيث كتبت تقول:- "منذ البارحة سيكون علينا أن نعمل وننتج أكثر مما قاتلنا وكافحنا، وسيكون علينا أن نكد ونجد حتى يفوق ما نصبه من عرق ما ذرفناه من دموع وأهرقناه من دماء...([9])"

إنها فرحة النصر، والشعور بالثقة والطمأنينة، جعلت كثيرا من الليبيين يعودون من ديار المهجر مستبشرين، ويشمرون عن سواعد الجد والعمل لمشاركة إخوانهم في الداخل فرحة النصر، والاستعداد للبناء. فشهدت البلاد حالة من الحماس الشعبي الذي ظهر من خلال المشاركة الواسعة في النشاطات السياسية والاجتماعية. يقول الأستاذ عبد الرحمن الجنزوري، باعتباره شاهدا على ذلك العصر:- "مع أن معظم سكان المنطقة الغربية (طرابلس) كانوا منتسبين للمنظمات السياسية، إلا أنهم... وخاصة الشباب – لم يتقيدوا بتعليماتها، وكثيرا ما يمارسون أعمالا لا شأن ولا علم لها بها...([10])" فاستمرت التنظيمات السياسية القائمة، وظهرت أحزاب وتنظيمات سياسية، واجتماعية، وثقافية جديدة؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:- الحزب الوطني، وحزب الجبهة الوطنية المتحدة، وحزب الكتلة الوطنية، وحزب العمال، وحزب الأحرار، وهيئة تحرير ليبيا، وحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، وحزب الاستقلال. كما تأسس في الشرق الليبي جمعية عمر المختار، والجبهة الوطنية البرقاوية، ورابطة الشباب الليبي، والمؤتمر الوطني البرقاوي([*]).

وفي إطار الحماس والمشاركة تأسست أيضا عدة جمعيات أهلية مارست النشاط الثقافي، والاجتماعي، والرياضي، ومارس بعضها العمل السياسي إلى جانب العمل الأهلي. منها على سبيل المثال لا الحصر؛ جمعية عمر المختار، التي بدأت نشاطها كجمعية ثقافية رياضية، ثم تحولت إلى حزب سياسي، والجبهة الوطنية بفزان، وجمعية النور للمكفوفين التي تأسست في طرابلس عام 1962م، وجمعية الكفيف التي تأسست في بنغازي عام 1961م. كما انتشرت الزوايا الدينية التي تحملت أعباء التعليم في ظل غياب الدولة الوطنية قبل الاستقلال. وتكون اتحاد عمال طرابلس، ونقابة عمال النقل، واتحاد العمال الليبيين، الذي أصبح لاحقا الاتحاد العام للعمال الليبيين، واتحاد عمال الموانئ، والهيئة العامة لنقابات برقة، ثم

اتحاد نقابات برقة. لقد شكلت كل هذه الاتحادات والنقابات رافدا مهما للعمل الأهلي في ليبيا بعد الاستقلال، وعملت جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني.

وسرت في المجتمع الليبي موجة من النشاطات الاجتماعية والثقافية، عبر مؤسسات أهلية مثل، حركات الكشافة والمرشدات، والفرق المسرحية، والمنتديات الثقافية، والرحلات الاستكشافية والعلمية، وانتشرت الصحف والمجلات التي بلغت خلال بداية العهد الملكي أكثر من 35 مطبوعة، ذات توجهات سياسية وثقافية متعددة، زخرت بكتابات الأدباء والكتاب، وبخاصة منهم الشباب، وإبداعاتهم، وبالتحليلات، والأخبار، والمعلومات المتنوعة، وتأسست الإذاعة المسموعة، التي قدمت برامج تثقيفية وترفيهية مهمة. وتأسست جمعية النهضة النسوية في بنغازي سنة 1954م، ومارست نشاطها في طرابلس، وبعض المدن الأخرى. ثم تشكل الاتحاد النسائي الليبي سنة 1965م، وتأسست جمعية المرأة الليبية في طرابلس.

لكن، وعلى الرغم من هذا الزخم والحماس، ظهرت نوبة من الإحباط والخمول والتراجع، بسبب السياسات الداخلية المحبطة التي اتبعها النظام، والتي تمثلت في حل الأحزاب السياسية، وإقفال بعض صحف المعارضة، وتهميش المعارضة السياسية بكل اتجاهاتها، من خلال نفي بعض قيادات الجهاد، من أمثال (الشيخ الطاهر الزاوي، والشيخ بشير السعداوي، وعدد آخر من المعارضين)، وشن حملة من قمع الآراء وتكميم الأفواه. وسياسات خارجية مثبِّطة لهمم ولطموحات وأمال الشباب الطامحين لأن تكون ليبيا دولة وطنية تسودها العدالة الاجتماعية والشفافية، وأن تكون دولة فاعلة في محيطها الخارجي، متفاعلة مع القضايا العربية؛ مثل قضية فلسطين، وقضية الوحدة العربية، وقضايا التحرر عموما.

وعلى الرغم من اكتشاف النفط بكميات تجارية، بعد الاستقلال بسنوات قليلة، إلا أنَّ ذلك لم ينعكس إيجابيا على حياة جميع الناس، بل استمر الفقر ينهك حياة عموم الشعب، من خلال انتشار البطالة، ونقص أجور ومرتبات الحاصلين على عمل، وتمييز فاضح بين العمالة الليبية والعمالة الأجنبية، في الحقوق القانونية والأجور المحددة، بينما كان المقربون من الملك والوزراء والمسئولون في الحكومة يتحولون إلى طبقة غنية تتميز عن عامة الشعب. "أنَّ من بين العوامل التي أفقدت النظام الملكي التأييد الشعبي وأدت إلى تدهور شرعيته ما يلي:

1. أن الانتعاش الاقتصادي الذي صاحب اكتشاف النفط وتصديره لم يتم توزيعه بصورة عادلة حيث لم يحصل غالبية الليبيين على نصيب عادل من الثروة النفطية.
2. ظل النظام السياسي الليبي تحت سيطرة نخبة تقليدية ذات قيم وتوجهات مخالفة لقيم الفئات الجديدة التي ظهرت في المجتمع الليبي بسبب التعليم وغيره من العوامل.
3. أن هذه الفئات الجديدة لم تجد أي قنوات (مؤسسات وتنظيمات) رسمية علنية يمكن أن تحقق طموحاتها وتوقعاتها ومطالبها في المشاركة السياسية.([11])"

لقد كانت قدرة واستعداد الحكومات، الملكية المتعاقبة، على التعايش مع المعارضة السياسية وقبول الرأي الآخر، متدنية جدا. ويتضح ذلك من خلال سعيها الحثيث إلى التخلص من المعارضين بالسجن والنفي، والتضييق عليهم ومنعهم من التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم. من خلال إلغاء الأحزاب السياسية، وفرض الرقابة المشددة على الصحف التابعة للمعارضة. وقد بلغ الأمر إلى درجة المغامرة بتزوير الانتخابات سنة 1952م، وسنة 1964م، حتى لا يصل المرشحون الوطنيون المعارضون إلى السلطة. ذلك التزوير الذي دفع آلاف الشباب – من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية والعمال والفلاحين- إلى الخروج في مظاهرات عنيفة رافضة لعمليات تزوير الانتخابات، ولسياسات النظام الداخلية والخارجية، ومطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، فتصدت لها قوات الشرطة (البوليس) بالرصاص الحي وقتلت عشرات الشباب. "لقد تدخلت أجهزت الدولة في الانتخابات بما يحقق لها الأغلبية فغيرت بعض شيوخ القبائل الموالين للحركات الوطنية وأتت بمن يضمن أصوات الناخبين لمرشحي الحكومة فتم تزوير الانتخابات في بعض المناطق... وحدثت اضطرابات كبيرة في طرابلس ومصراتة والمناطق المجاورة لطرابلس وواجهتها قوات البوليس التي دربها الانجليز بعنف أدى إلى مقتل عشرة أشخاص وجرح 110 من المواطنين ووضعت الحكومة المناطق المضطربة تحت رقابة البوليس...([12])"

ثم لعب سكوت النظام الملكي على تمتع الجاليات الأجنبية بامتيازات كبيرة، حُرم منها باقي أفراد الشعب، دورا كبيرا في إحباط الليبيين، وتبرمهم. فقد شعروا بالإهانة والغربة في بلادهم. من ذلك مثلا إعفاء ممتلكات الإيطاليين من الضرائب، واستمرار تحميل تلك الضرائب على ممتلكات الليبيين. ورد في مذكرة عن الحالة الاقتصادية والسياسية في ليبيا قدمتها اللجنة الطرابلسية إلى مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ سبتمبر 1952، ما يلي: "وكل هذه الضرائب مفروضة على أملاك الليبيين فقط. أما أملاك الايطاليين فما زالت معفاة من الضرائب.([13])" ومن ذلك أيضا، التمييز في الأجور والمزايا والمرتبات بين العمالة الليبية والعمالة الأوربية. فقد كانت أجور ومرتبات العمال الأوربيين تزيد أضعافا مضاعفة عن أجور ومرتبات نظرائهم من الليبيين. "فقد جرت العادة على أن يزيد أجر العامل الأميركي والإيطالي والإنجليزي عدة أضعاف على أجر العامل الليبي الذي يحمل نفس المؤهل.([14])"

وأدى تسليمْ الحكومات المتعاقبة بسيطرة الأجانب على الاقتصاد الوطني مثل، سيطرتهم على المنظومة المصرفية، وعلى التجارة الخارجية والداخلية، في وقت عاش أغلب الليبيين تحت مستوى خط الفقر، تنتشر بينهم البطالة والأمية والأمراض الفتاكة، إلى تزايد مشاعر الكراهية للنظام. ورد في التقرير المقدم من اللجنة الطرابلسية، آنفة الذكر، أن " توريد البضائع من الخارج وتصديرها محرم على جميع الليبيين. وقد وكلت هذه المهمة إلى شركة (ميتشل كوتس) وهي التي تحدد أسعار المنتجات الوطنية التي يمكن تصديرها. ولا يمكن أن يشتري أحد ما يمكن تصديره إلا هذه الشركة بالثمن الذي حددته.([15])"

لقد كان لانتشار الفساد المالي والإداري، في الدولة الوليدة، أثرا سلبيا كبيرا على مشاعر وطموحات الليبيين، ثم على مشاركتهم. فقد انتشر الفساد في مفاصل الدولة، على حداثة سنها. نذكر من ذلك مثلا، قضية طريق فزان التي أثارتها صحيفة (المساء) في منتصف شهر أغسطس من سنة 1960م، وتتلخص القضية في أن عبد الله عابد السنوسي، وهو من كبار الحاشية الملكية، كان يمتلك شركة مقاولات، كُلِّفت شركته بتنفيذ مشروع طريق طرابلس فزان. غير أنه طالب الحكومة، بعد توقيع العقود، بمبلغ إضافي قدره (4 ملايين جنيه) في حين كان المبلغ الأصلي للمشروع هو (1.9 مليون جنيه). وقد أدى تسريب هذه المعلومات إلى حدوث أزمة سياسية وخلافات حادة بين البرلمان الذي طالب بالتحقيق في القضية، والحكومة التي حاولت التستر على قريب الملك. وانتهت تلك القضية بسحب الثقة من الحكومة وسقوطها بتاريخ 1960/10/16م ([16]).

ثم إنَّ سياسات النظام الملكي تجاه محيطه العربي، كانت غامضة وغير واضحة، وبخاصة فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية، التي كانت تُطرح بقوة آنذاك، وقضية الصراع ضد الكيان الصهيوني، الذي يعتبره كثير من العرب والمسلمين قضية شرف ووجود. لهذا جاءت مشاركة القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في ليبيا، في الهجوم على مصر خلال عدواني 1956م و1967م، لتصب الزيت على نار التململ والمعارضة فتزيدها اشتعالا، وتدفع بعشرات الآلاف من الشباب الغاضب على هذه السياسات إلى الشوارع، في عدد كبير من المدن، منددين ومستنكرين لهذه السياسات. لكن قوات (البوليس) كانت لهم بالمرصاد، فقتلت العشرات، وجرحت المئات. لقد "كانت الأنباء الواردة من القاهرة ودمشق وعمان تترك أثرا كبيرا على تكوين الرأي العام لليبيين. فبلاغات القيادة العسكرية من مصر والأردن المتضمنة استخدام الإسرائيليين للطائرات الأمريكية من قاعدة هويلس - فيلد جرحت بصورة عميقة المشاعر الوطنية لليبيين إذ كان ذلك يعني في الواقع خيانة بلادهم لمصالح العرب.([17])"

وهكذا وجد المواطن الليبي نفسه في مواجهة دولة تتغول عليه بانتهاج سياسات داخلية وخارجية لا تراعي مصالحه، ولا تحترم مشاعره، بل تواجهه بالمنع والقمع والسجن والرصاص. ومع مرور الزمن تفشى الفساد واستشرت الوساطة والمحسوبية، وبدأ النظام الملكي يترهل، ويدب الخلاف بين أفراد الأسرة السنوسية، "وبمناسبة تقدم الملك إدريس الأول في السن (ولد سنة 1890) تضاعف الصراع على السلطة بين تكتلات البلاط وكانت كل واحدة من الدول الإمبريالية تقف خلف كل واحدة من هذه التكتلات.([18])" وظهرت على سطح الأحداث مشكلات عويصة تمثلت في صعوبة حل مشكلة ولاية العهد، وقدرة هذه الأسرة على الاستمرار في الحكم والمحافظة على السلطة. "كانت صورة الملك إدريس العجوز تعني لأغلب الليبيين وخاصة الجيل الجديد، الشيخوخة والترهل والماضي. حلم الليبيون بزعيم شاب يضع على أكتافه النجوم، يلقي الخطب النارية مثلما يفعل زعماء المشرق العربي.([19])"

وبدأت الحكومة تتعرض للانتقادات المتصاعدة، ومن ثم تفقد ثقة المواطنين فيها، مثلما تفقد السيطرة على ضبط الأمن، وبدأت مظاهر الفوضى وعجز الحكومة تتصاعد شيئا فشيئا، حتى بلغت ذروتها عندما تجرأ مجهولون على تفجير بعض الآبار النفطية التابعة لشركة (بريتش بيتروليوم) الانجليزية، ولشركة (بانكير هانت) الأمريكية، كتعبير عن سخطهم على سياسات الحكومة. وقد كتبت صحيفة (سيرينايكا ويكلي نيوز) أخبار برقة الأسبوعية في عددها 315 بتاريخ 1965/5/23 م تقول :-"إن هذا العمل التخريبي الأرعن الذي من شأنه إظهار البلاد في ضوء الفوضى والاضطراب لا يخدم إلا المصالح الامبريالية.([20])"

كما استمرت المظاهرات المنددة بوجود القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا مطالبة بتصفيتها وطردها من البلاد. "وقبيل([*]) العدوان الإسرائيلي شملت البلاد بأسرها موجة من التجمعات ونظمت المظاهرات والملتقيات في بنغازي وطرابلس والخمس ومصراتة وغريان والزاوية. ولم تعرف ليبيا في تاريخها نظيرا لتلك التظاهرات الشعبية فالمظاهرات لم تتوقف يوما واحداً.([21])"

وكان الرد الشعبي على تغول المؤسسات الأمنية وسياسات الحكومة القمعية، وبخاصة الداخلية، وما أحدثته من فوضى واضطرابات في البلاد، بالإضافة إلى المقاومة السياسية المتمثلة في المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، هو العزوف عن المشاركة السياسية الداعمة للحكومة، أو المتفاعلة معها، إلى أدنى حد ممكن. وفضل كثيرون إدارة ظهورهم للدولة، أملا في حدوث معجزة تغيّر الأوضاع السياسية في البلاد.

المرحلة الثانية.

وهي مرحلة ما بعد النظام الملكي التي بدأت منذ الأول من سبتمبر سنة 1969م إلى الخامس عشر من فبراير سنة 2011م. إذ سرعان ما وقعت المعجزة، وجاء التغيير عن طريق الجيش، الذي أطاح بالنظام الملكي في الأول من سبتمبر 1969م، فاستبشر الليبيون بكسر جدار القمع والمنع، وبتحريك بركة السياسة التي بدأ ماءُها يأسن ويتعفن، فخرجوا بمئات الآلاف إلى الشوارع والطرقات، في المدن والقرى والأرياف، يؤيدون إسقاط النظام الملكي، ويباركون التغيير، وانخرط آلاف الشباب في الأعمال التطوعية الخيرية مثل، حملات محو الأمية، وحملات التشجير، والتطوع للعمل المجاني في الموانى والمصانع، وكانت المشاركة في انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي معبرة عن عزم الليبيين على إعادة بناء بلادهم، والمشاركة الفعالة في تعويض ما فات من الجمود والإحباط. ولقد كانت طوابير الليبيين الطويلة في الشمس الحارقة يشاركون في حملة الاستفتاء على مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، أو في انتخاب أعضاء البرلمان الاتحادي لاتحاد الجمهوريات العربية، تنبئ أن الرغبة الجادة في المشاركة السياسية قائمة، ولم يجمدها سوى جمود النظام الملكي.

أسبغت المظاهرات والمسيرات المؤيدة للانقلاب العسكري على النظام الملكي، الشرعية على النظام الجديد، وحولت الانقلاب إلى ثورة شعبية. وكانت استجابة النظام الجديد لتأييد الجماهير استجابة

إيجابية، فبدأت الدولة سلسلة من الاجراءات والقرارات الإصلاحية المعبرة عن تطلعات وطموحات الشعب مثل، تليبب وتأميم المصارف التي كانت شبه محتكرة من قبل الأوربيين، حيث واصلت تلك المصارف عملها بعناصر وطنية، وباشرت في منح القروض لرجال الأعمال الليبيين بأسعار فائدة منخفضة. وتم طرد القواعد الأجنبية، التي طالما حلم الشباب بطردها، وطُردت الجالية الإيطالية، التي سيطرت على كثير من الأراضي الزراعية الخصبة، واحتكرت النشاطات التجارية والصناعية، وأُعيد توزيع مزارعها، التي لم تتمكن من بيعها، على بعض المواطنين، ورُفعت الأجور والمرتبات إلى مستويات غير مسبوقة. وبفعل هذه الثورة الجديدة، قامت في البلاد محاولات تنموية مهمة، من خلال الخطة الثلاثية الأولى 1973 – 1975، ثم الخطة الخماسية 1976 – 1980، التي وُضعت لتحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على النفط، من خلال تنويع مصادر الإنتاج، وسد حاجة السوق المحلي من الاستهلاك. وقد ظهر من خلالها العديد من المشروعات الصناعية والمشاريع الزراعية، وشهدت ليبيا تطورا عمرانيا كبيرا، حيث وصلت الكهرباء إلى كثير من القرى والمدن النائية، وشُقت الطرق في جميع المدن والقرى البعيدة، وبُنيت الجسور في المدن الكبيرة وعلى الطرق الرئيسية، وأُقيمت السدود المائية في منابع الوديان في الجبال والتلال، وشُيدت العمارات السكنية الشاهقة في المدن الرئيسية، على أنقاض أكواخ الصفيح، والخيام البالية. وهي الإنجازات التي أبهرت الشعب وزادت من التحامه بالثورة وإيمانه بها، فزاد الحماس، وارتفعت وتيرة المشاركة السياسية.

وقد تجلت المشاركة السياسية في ظهور عدد كبير من الجمعيات الأهلية التي مارست أنشطة متعددة ومختلفة، وتوزعت في كثير من المدن والقرى في جميع ربوع ليبيا، بلغ عددها حتى بداية الألفية الجديدة 78 مؤسسة، توزعت بين جمعية ورابطة، واتحاد، ومنظمة([22]). وكان العدد في زيادة باستمرار حيث "... بلغ عدد الجمعيات وفروعها بين إشهار وإعادة إشهار منذ صدور القانون رقم (19) لسنة 1369 و.ر – 2002 إلى (431) جمعية، وبلغ عدد الطلبات المقدمة للإشهار 140 طلب إشهار.([23])"

لكن سرعان ما انقلبت الأحوال إلى غير ما يهوى ويشتهي الليبيون. فقد جُرِّم تأسيس الأحزاب السياسية، والانتماء إليها، منذ الساعات الأولى لقلب نظام الحكم. وبالتالي عاشت البلاد سيادة الفكر السياسي الواحد، أو هيمنة الرؤية السياسية الواحدة. ثم دب الخلاف بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول مستقبل هذا المجلس، ومطالبة بعض الأعضاء بإجراء انتخابات عامة لاختيار حكومة مدنية تدير شئون البلاد، وكذلك بعض القضايا الأخرى. وبعد مداولات تم الاتفاق بين الأعضاء على أن يقوم رئيس المجلس بالقاء خطاب بمناسبة المولد النبوي يعلن خلاله عن إجراء انتخابات عامة، وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. لكن رئيس مجلس قيادة الثورة (القذافي) قلب لزملائه ظهر المجن، وبدلا من الإعلان عن إجراء انتخابات عامة، أعلن في خطابه عن قيام الثورة الشعبية، التي سيتم من خلالها تسليم السلطة للشعب، وفقا لتصور معمر القذافي، الذي سيمكنه من البقاء في السلطة لأجل غير محدد. شكل

خطاب زوارة تحولا تاريخيا، وبداية الانعطاف نحو تغيير ملامح وسياسات الدولة الجديدة، حيث ورد فيه خمس نقاط أساسية يجب أن تدار البلاد في ضوءها مستقبلا وهي:-

1. تعطيل كافة القوانين المعمول بها.
2. القضاء على الحزبيين وأعداء الثورة.
3. إعلان الثورة الثقافية.
4. إعلان الثورة الإدارية.
5. إعلان الثورة الشعبية.

يمكننا القول، أنَّه بهذا الخطاب تم الإعلان الرسمي على هيمنة جناح العقيد معمر القذافي وأفكاره ونظرياته، وأنّهَ سوف يعيد بناء البلاد وفقا لأفكاره ورؤيته الخاصة. كما أراد أن يبطش بخصومه، وبمن اعتقد أنهم قد يقفوا حائلا أمام تطبيق هذه الأفكار والنظريات، فبدأ بتطبيق تلك النقاط نقطة نقطة، وحيث أنَّ القوانين قد تعطلت، فإنَّ الحراك السياسي، المتمثل في الثورة الثقافية، والثورة الإدارية، والثورة الشعبية، بدأ يسير وفقا لما يريده العقيد، وعلى هدي توجهاته وتعليماته. انتشرت المسيرات والتجمعات الشعبية المؤيدة للعقيد، الذي كان يحرض المشاركين على (الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه أن يعارض الثورة الشعبية وزحف الجماهير للسيطرة على السلطة.) فعلى الجانب السياسي ألغي نظام الاتحاد الاشتراكي العربي، وحل محله نظام اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية، وتم تأسيس حركة اللجان الثورية، (التي كانت مهمتها تحريض الجماهير على مداهمة المواقع الرجعية والأشخاص الرجعيين الذين يعرقلون التحول إلى سلطة الشعب وتدميرها.) وأودع عشرات من الشباب من طلاب الجامعات والكتاب والإعلاميين والمثقفين والأدباء السجون.

على الجانب الاقتصادي؛ تم تأميم الآلاف من المعامل والمصانع الخاصة، وأعطي الأذن لمئات لآلاف من العمال والطلاب وكثير من الرعاع والغوغاء بالزحف عليها، وعلى تلك التي كانت تؤل ملكيتها للدولة، وتشكيل لجان شعبية فيها لإدارتها. فانتشرت اللجان الشعبية في جميع الإدارات والشركات والمؤسسات. واعتمدت العضوية فيها على الولاءت العائلية والمناطقية، وعلى التدليس والكولسة، فوصل إلى أمانة وعضوية تلك اللجان عناصر غير متخصصة ولا علاقة لها بطبيعة عمل تلك المؤسسات، فكان ذلك إذانا ببداية تدني إنتاجها ومن ثم فشلها.

وبدأت الدولة تهيمن على النشاطات الاقتصادية، وتمارس الإدارة والصناعة والزراعة والتجارة، وتشرف على تقديم الخدمات بكل أنواعها كبيرة وصغيرة، وأبعد القطاع الخاص بشكل شبه كلي عن العمل والإنتاج، فحدث العجز والقصور، وشحَّت السلع وقلَّت الخدمات، وارتفعت الأسعار. وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسات والزحوف أن بدأ الإنتاج يتدنى إلى مستويات خطيرة. "وبالتالي لم تتعد نسبة الإنتاج، ارتباطا بالقدرة القصوى، نسبة 1 في المئة سنة 1990.([24])" وتدنى الإنتاج في المصافي

النفطية مثلا، بنسبة 73%.([25]) ودبت الفوضى وبدأت الدولة تعوض النقص في الإنتاج بالاستيراد من الخارج، إلى أن وصل الحال أن اختفت جميع السلع المحلية، تقريبا، من الأسواق، وبدأت ليبيا تعتمد بشكل كلي على الخارج في توفير السلع الغذائية والخدمات الأساسية والأدوية، حتى بلع عدد الدول التي تستورد منها ليبيا أكثر من ثمانين دولة سنة 1996م، وارتفعت تكاليف الواردات من الخارج إلى أكثر من الضعف. فبعد أن كانت تكاليف الاستيراد قد بلغت حوالي 817.843 مليون دينار ليبي سنة 1974م، بلغت حوالي 1.914.843 سنة 1996م([26]).

وعلى الرغم من الانفتاح المحدود الذي شهده الاقتصاد الليبي، اعتبارا من بداية تسعينيات القرن الماضي، لم ينجح هذا القطاع في تحقيق قدر كبير من التقدم، بسبب استمرار سياسات الدولة التي تتجاهل القطاع الخاص، بل وتناصبه العداء، وذلك من خلال حرمانه من نصيبه في الموازنة العامة المخصصة للاستثمار الاقتصادي، حيث تحصل القطاع الخاص على 13.4% من إجمالي استثمارات الدولة مقابل 86.6% للقطاع العام([27])، وفي ظل حكم الفرد المطلق، ومن خلال إساءة استخدام الموارد الاقتصادية للبلاد، وبسبب انتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية، فشلت جميع خطط التنمية في تحقيق المستهدف منها.

أما على الصعيد الخارجي فقد دخلت ليبيا في صراعات كثيرة مع معظم، إن لم يكن جميع، الحكومات العربية حول قضية الوحدة العربية، وحول سياسات مواجهة الكيان الصهيوني، وخرجت منها جميعا بخلافات حادة مع تلك الحكومات، وعلاقات سياسية في حدها الأدنى. كما دخلت في صراعات مريرة مع الدول العظمى مثل، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا، تكبدت خلالها ضربات سياسية وأمنية موجعة، تُوجت بعقوبات اقتصادية وسياسية قاسية، تمثلت في ضرب حصار جوي عطل حركة الطيران التجاري منها وإليها وأجبر الليبيين على ركوب البحر والبر للوصول إلى العلاج، أو الدراسة، أو العمل في الخارج، وتسبب في وفيات كثيرة بسبب المرض، أو الحوادث، أو نقص الأدوية. ثم أختتم ذلك الحصار بإجبارها على دفع مبالغ مالية طائلة تعويضا لأسر ضحايا طائرة (لوكربي). "أعلن مسؤول أمريكي الجمعة أن ليبيا أنهت عملية نقل مبلغ التعويضات لأسر ضحايا حادث لوكربي بالكامل. وقد تم تحويل مبلغ التعويضات وقيمته 2.7 مليار دولار أمريكي من البنك الوطني الليبي إلى حساب في بنك التسويات الدولية ومقره سويسرا.([28])"

لقد عاش الليبيون تحت حكم الفرد الذي يدعي الجماهيرية ويدعي الشورى، حياة ضنكا، من تدني الأجور والمرتبات، إلى نقص السلع والخدمات، إلى انتشار الوساطة والمحسوبية والرشوة، إلى استئثار الحاشية والمقربين بالثروة والسلطة، إلى هيمنة أمنية قامعة، إلى أفكار ورؤى مزاجية ومتقلبة، إلى سياسات خارجية فاشلة، يدفعون ثمنها وهم داخرون. لقد أوغل معمر القذافي في الانحراف وانتهج دروبا جديدة، اعتمدت على رؤى وأفكار محددة ومفروضة بقوة السلطة، وعلى توظيف البلاد لخدمة طموحات وأهداف

تغلب عليها الخصوصية، من خلال تكريس حماس الليبيين وثرواتهم لصناعة الزعيم الرمز الذي كان يطمح لأن يكون من ضمن القيادات العالمية المُلْهَمَة (الكاريزمية)، ويختزل كل الدولة في شخصه ليكون هو المفكر والمنظر، والزعيم والقائد الملهم الذي يفهم كل شي ويستطيع فعل كل شي! وبدأت حملات من القمع السياسي والفكري تمهد لإنفراد الحاكم بالسلطة، وتشجعه على التفكير في التوريث، وراح ضحيتها عشرات القتلى ممن عارضوها، في الداخل والخارج.

وكانت النتيجة، إحباط جديد، ونكوص على الأعقاب، وانكماش للمشاركة السياسية وصل درجة ما يشبه العصيان المدني غير المعلن، استهدف أول ما استهدف الأداة السياسية للنظام الظاهرية، وهي المؤتمرات الشعبية الأساسية، التي عزف معظم الناس عن حضور جلساتها، بسبب انعدام الجدية في عملها، وشكلية إدارتها، وسابقية قراراتها، ثم تقاعس الناس عن القيام بواجباتهم، وتهاونوا في الذهاب إلى أعمالهم، حتى أصاب البلاد، خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام، ما يشبه الشلل الإداري والسياسي، وانتشرت الوساطة والمحسوبية والرشوة، وأدار معظم الشعب ظهره للنظام، وانعزل عنه واقعيا ووجدانيا، في انتظار تغيير آخر قد يعيد البلاد إلى أهلها، ويعيد إليها اعتبارها.

المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة الراهنة التي بدأت منذ 15/ 2/ 2011م بثورة شعبية تمثلت في بعض الاحتجاجات الصغيرة في مدينة بنغازي. واجهتها قوى الأمن والشرطة بالقوة، مما أثار حفيظة الناس فانظموا إليها لتتسع دائرة الاحتجاجات، تغذيها أحداث الثورة في كل من تونس ومصر، التي تمكنت من إسقاط نظام زين العابدين بن علي في تونس، وأوهنت نظام حسني مبارك في مصر.

على الرغم من أن التغيير هذه المرة كان قد تأخر قليلا، إلا إنَّه جاء في الموعد، حين خرج عشرات الآلاف من الشباب الليبيين إلى الميادين والشوارع في كبريات المدن، منذ منتصف فبراير 2011م، يساندون مظاهرات بنغازي، ويطالبون بالتغيير والإصلاح، ويعبرون عن رغبتهم الصادقة في المشاركة السياسية، والتأسيس لمرحلة جديدة يكون عنوانها المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة. وبسبب صلف النظام وإصراره على معالجة الوضع بالقوة، تحولت تلك الاحتجاجات إلى صدامات مسلحة، سقط بسببها آلاف الليبيين قتلى وجرحى، قدرتهم منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) بـ 2527 شهيد، بين سنتي 2011 و 2015، أما إجمالي الوفيات بين الليبيين والتي تشمل القتلى خارج العمليات العسكرية، والناتجة عن الأمراض والعنف بصفة عامة فقد بلغت 15371 خلال الفترة بين سنتي 2011م و 2016م([29]). أما وزارة أسر الشهداء والمفقودين فقد قدرت عدد الشهداء بـ 4850، والمفقودين بـ 255 خلال سنة 2011... وبلغت الخسائر المادية في الممتلكات العامة والخاصة، حسب وزارة الإسكان، 2.449.470.029 حوالي 2 ترليون ونصف دولار أمريكي. في حين طالت الاغتيالات 370 مواطنا خلال سنتي 2016، 2017م ([30]).

ورغم ارتفاع حصيلة الخسائر البشرية والمادية، إلا أن أبرز ما قادت إليه تلك الصدامات هو تدويل المشكلة الليبية، وتدخل أطراف خارجية، عملت منذ البداية على تعميق الأزمة، وبعثرت أوراق الحل؛ بتغييب المؤسسات الأمنية من جيش وشرطة، وأحدثت فراغا سياسيا وأمنيا مكن لبعض الجماعات المتطرفة دينيا وسياسيا من التسلل إلى البلاد، وبدأت تتمركز في مفاصل الدولة المالية والسياسية، متمترسة خلف قوة السلاح، والدعم الخارجي، وأثرت سلبيا على الاستقرار السياسي المنشود، من خلال قيامها بزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.

لكن، ورغم ذلك فقد سقط النظام، وبسقوطه تنفس من بقي حيا من الليبيين الصعداء، وشعروا أنهم أزاحوا لتوهم كابوسا جثم على صدورهم سنوات طوال، فأقض نومهم، وكتم أنفاسهم، وأفسد أمانيهم وتطلعاتهم. عم الفرح، رغم فداحة الثمن، وبدءوا ينفضون عن كواهلهم غبار وأدران أكثر من أربعين عاما من الزمن، ملأها الإحباط والتخبط والوعود الزائفة، والتجارب غير الواقعية الفاشلة. عمت الفرحة، وبدأت مظاهر المشاركة السياسية تظهر في كل مكان، وتتم بحماس واندفاع ذاتي. فكان الإسراع بتشكيل الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والأعمال التطوعية لمساعدة وإيواء النازحين، وتقديم مختلف الخدمات للمحتاجين. وكانت المشاركة في الاحتفالات الجماهيرية بعيد الثورة سنة 2012 في جميع المدن والقرى غير مسبوقة، شارك الليبيون بحماس في انتخابات المؤتمر الوطني العام.. وارتفعت أصوات الأمل تنادي بأنْ (أبشروا أيها الليبيين.. الخير جاي)، وبدأ كثيرون يستعدون لحياة جديدة ملؤها الفرح والسعادة، ووطن يسوده البناء والسلام والأمن والطمأنينة، والمشاركة السياسية الفعالة. لقد كان الهدف من الثورة إسقاط رأس النظام، والتحول إلى الحياة الديمقراطية، التي يتم تداول السلطة فيها بشكل سلمي، وفقا لانتخابات عامة حرة ونزيهة يشارك فيها الجميع من دون حضر ولا حصر. لكن تسلل إلى البلاد من كانوا يحملون أفكارا ورؤى وعقائد غير التي كان يؤمن بها الليبيون والثوار، تمثلت في تدمير الدولة القائمة، وتفكيك مؤسساتها وأجهزتها، والبدء في بناء دولة جديدة على فلسفة وأسس دينية غير واضحة المعالم. فما إن وهن نظام القذافي وتراخت قبضته على مقاليد الأمور، حتى تسللت إلى الداخل جماعات منظمة تنظيما دقيقا، وممولة تمويلا كبيرا، وتحمل فكرا متطرفا يخدم مصالح تنظيمات وجماعات أرادت أن تتخذ من ليبيا مركزا لوجودها، ومصرفا لتمويلها، ولخدمة قضايا لا علاقة لها بليبيا وأهلها. استغلت تلك الجماعات الفراغ الأمني، وبساطة، أو (سذاجة) الثوار، وغياب القيادة الموحدة للثورة، وبدأت تسيطر على المعسكرات والمؤسسات المهمة وتتخذها وسيلة للتمركز والإستقواء. فاختل الأمن إلى أدنى حد ممكن، وكثرت المزايدات السياسية، التي سرعان ما تحولت إلى صراعات على النفوذ والتحكم. ودخلت البلاد في دوامة العنف، وتصفية الحسابات، وتبادل الاتهامات.

لقد كانت تطورات الأحداث التي تتابعت بعد سقوط النظام، أقل ما يمكن أن يُقال عليها أنها تطورات كارثية، على كافة المستويات، أفقدت الثورة أهميتها وضيعت أهدافها التي انطلقت من أجلها، وقلبت حياة

الليبيين إلى جحيم من الخوف والإرهاب والعراك والاحتراب. قفزت جماعات وتيارات سياسية مسلحة أو متحالفة مع المسلحين، إلى مراكز المال والسلاح، ومن ثم إلى مراكز السلطة، وسيطرت عليها، مكرّسة تلك الأموال وذلك السلاح وإمكانياتها وقدراتها التنظيمية لخدمة أهدافها الخاصة، ومفسحة المجال أمام العصابات المسلحة للاستقواء بالسلاح ضد المواطنين، مثيرة الهلع والرعب في الشوارع والطرقات. اختل الأمن بدرجة كبيرة، واختفت، بشكل كلي ومتعمد، كافة الأجهزة الأمنية، وانتشر السلاح في أيدي جميع الناس تقريبا، ونتج عنه انتشار الجماعات والعصابات المسلحة في جميع المدن والقرى بشكل انفلاتي بلا رقيب ولا حسيب، وبدأت أعمال الانتقام والنهب والسطو والحرابة، تمثل جزءا مهما من المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، في ظل يقين المجرمين أنهم سيفلتون من العقاب.

عشرات المئات من الأرواح البريئة أُزهقت، وآلاف الأشخاص تم القبض عليهم خارج القانون وأودعوا المعتقلات والسجون من دون محاكمة، منهم من ما يزال في السجن حتى منصف 2018م.، ومئات الآلاف هُجروا أو شُردوا من بيوتهم ومناطقهم، منهم من ما يزال مشردا حتى الآن منتصف 2018م. لقد بلغ عدد النازحين والمهجرين خلال سنة 2014 وحدها 72.682 نازحا([31]). وتغلغلت الجماعات المتطرفة في جميع مفاصل الدولة تقريبا، وتحكمت في القرارات الإدارية والمالية، وانتشر الغش والتزوير والنهب المالي والإداري، حتى بلغ مجموع ما تم إنفاقه من قبل الحكومات المتعاقبة أكثر من 278 مليار دينار ليبي خلال الفترة من 2012م، إلى 2017م([32])، ولم يظهر أثر هذا الإنفاق الكبير على الخدمات العامة، ولا على البُنى التحتية، أو أية انجازات ملموسة. بل اختفت النقود من المصارف، وارتفعت الأسعار عدة أضعاف، وظهر الفقر على أكثر الليبيين، رغم أنَّ حساباتهم مليئة بالأموال. واستحوذت الجماعات المتطرفة على معظم مراكز السلطة في البلاد ووظفوها لمصالحهم ومصالح تنظيماتهم، التي يرتبط معظمها بالخارج، وتحولت حياة الناس إلى جحيم لا يُطاق.

لقد بدأ مسلسل التغلغل في مفاصل الدولة ونخر عظامها منذ الأيام الأولى لسقوط النظام، فكانت الخطوة الأولى هي تهميش الجيش وجميع الأجهزة الأمنية، من خلال قتل وطرد القيادات والرتب العالية، ومنع وصول السلاح إليه، في وقت كانت الأسلحة تُهرب للمليشيات والعصابات المسلحة خارج علم سلطات المجلس الانتقالي، مما أحدث فراغا أمنيا كبيرا أفسح المجال للعابثين وأصحاب الأهداف الخارجية للعب بمستقبل البلاد من دون رقيب ولا حسيب.

أما رئيس المجلس الانتقالي فقد ظهر على الشعب في خطابه الشهير بمناسبة إعلان التحرير، في 2011/10/23، ليفاجئ الدنيا أنه كان خارج دائرة الفعل، وخارج إطار العلم بما يجري في البلاد. كان خطابه تقليديا بامتياز، فقد تجاهل كافة المشكلات التي كانت تعصف بالدولة. ولم يتضمن ملامح خارطة المسار السياسي بعد الثورة، ولم يحدد أولويات العمل التي يجب على الحكومات القادمة القيام بها، وهو الأمر المهم في مثل هذه الظروف. ولكنه راح يتحدث عن موضوعات جانبية لا علاقة لها بمستقبل ومصير

البلاد، مثل إلغاء القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية، التي خص منها بالذكر (القانون الذي يحد من تعدد الزوجات)، وكأن الثورة ما قامت إلا من أجل هذا! فالوقت لم يكن مناسبا لطرح مثل هذا الموضوع، ولا كان أمرا ضروريا في بلاد بدأت تنزلق نحو الفتنة. لقد أثار هذا الطرح الدهشة والوجوم والإحباط على ووجه الليبيين، وأثار ضحك وسخرية العالم من حولنا، وكان مؤشرا على تخبط الساسة وعدم إدراكهم للأولويات التي تقود إلى الاستقرار.

ليس هذا فقط؛ بل كان الضعف والخوف والتخبط يهيمن على أداء حكومات ما بعد التحرير، فقد انتشر هدر الأموال والتلاعب بها وتوزيعها على شكل هبات وعطايا، لمن يستحق، ولمن لا يستحق، وعقود لم يظهر منها على الأرض إلا النزر اليسير، وأنفقت مليارات الدولارات على العلاج في الخارج، بحجة علاج جرحى ومصابي الثورة، في حين ذهب للعلاج عشرات الآلاف ممن لم يكنوا من الثوار. وأنفقت أموال طائلة لإسكات زعماء الميليشيات المسلحة، أو لشراء مساندتهم، أو دعمهم. فتغولت على الحكومة وبدأت تبتزها وتجبرها على إتباع سياسات تخدم أغراضها وبرامجها الخاصة.

ثم جاء قرار المجلس الانتقالي الذهاب إلى انتخابات عامة لانتخاب المؤتمر الوطني العام، قبل أن تستقر الأحوال السياسية والأمنية، أو يُعرف الاتجاه الذي ستسير عليه البلاد، وقبل أن يتم الاتفاق على دستور وطني يحدد العلاقات والقواعد المشتركة بين الليبيين. ثم التعجيل بالسماح بتأسيس أحزاب سياسية قبل صدور الدستور الذي يجب أن ينظم آلية تأسيس الأحزاب ونظام عملها. وما كان مستغربا ومثيرا للدهشة، أن تكون آلية انتخاب المؤتمر الوطني العام على أسس فدرالية (اتحادية)، في وقت كان الليبيون قد نبذوا هذا النظام ونسوه، عن اقتناع، منذ سنة 1963م.

ثم كانت الكارثة عندما سمح القانون رقم (4) لسنة 2012 ميلادي بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، في الفصل الخامس (شروط وإجراءات الترشح) المادة العاشرة، الفقرة (2) بالترشح لعضوية المؤتمر، لكل من يجيد القراءة والكتابة، حيث تبين أنَّ المشرع كان يريد أن يتيح الفرصة لأصحاب المؤهلات المتدنية، ممن انقطعوا عن الدراسة مبكرا، ولم ينالوا نصيبا وافرا من التعليم، وربما التحق كثير منهم بالجماعات (الجهادية) المتطرفة في الخارج، ليكونوا أعضاء في المؤتمر الوطني العام، من أجل السيطرة عليه.

وما زاد الطين بلة، أن تسلل بعض المرشحين المنتمين إلى بعض التيارات السياسية إلى المؤتمر الوطني العام عن طرق قوائم المستقلين، وهي خدعة دلت على خبث سياسي وتدليس لم يكن محمود العواقب، فتمكنوا من السيطرة على المؤتمر الوطني العام وتوظيفه لخدمة مصالح تنظيماتهم، وأدخلوا البلاد في دوامة الصراع السياسي والخلافات الدامية التي يصعب إيجاد حلول لها، ومكنوا للمسلحين من مؤيديهم من السيطرة على طرابلس، وبنغازي، ودرنة، ومصراتة، والزاوية، وبعض المدن الكبيرة الأخرى، وباتت تلك التنظيمات تتدخل في عمل المؤتمر الوطني العام، بل وتفرض عليه توجهاتها، ففرضت عليه استصدار قانون العزل السياسي، الذي أدى إلى عزل حوالي 70% من الليبيين، وحرمهم من ممارسة حقوقهم

السياسية. لقد كان واضحا أن صياغة قانون العزل السياسي بطريقة تبعد حولي ثلاثة أرباع الليبيين عن حقوقهم السياسية، قُصد من تفريغ البلاد من العناصر المؤهلة والكفؤة وصاحبة الخبرة، تمهيدا للاستحواذ عليها وتوظيفها لخدمة أغراض حزبية وفكرية خاصة. وعجزت الحكومة عن ضبط الأمن، أو تقديم خدماتها بشكل طبيعي، وسرعان ما بدأت تغطي عجزها عن طريق التوسع في الإنفاق، والتهاون مع الجماعات المسلحة التي ما انفكت تتغول عليها وعلى مؤسساتها بقوة السلاح، وأظهرت الحكومة ضعفا وليونة غير مسبوقة أمام التشكيلات المسلحة، ويصل الهزل الأمني والسياسي إلى درجة اختطاف رئيس الوزراء نفسه واحتجازه لعدة ساعات، في 2013/10/10، وإجباره على قبول إملاءات الجماعات المسلحة.

ثم جاء قرار المؤتمر الوطني العام برفع سقف مرتبات أعضائه بحيث بلغت أعلى من أي مرتب آخر في ليبيا بعدة اضعاف، مؤشرا على أنَّ النواب الجدد منبتي الصلة بالشعب، الذي انتخبهم لتوه، ودليلا على اهتمامهم بمصالحهم الخاصة. ففي الوقت الذي بقيت الأجور والمرتبات في ليبيا متدنية في مواجهة تغول الأسعار، يرفع نواب الشعب مرتباتهم لتصبح أكثر من عشرة أضعاف متوسط المرتبات في البلاد. ومما زاد الطين بلة قيام المؤتمر الوطني العام بالتمديد لنفسه بعدما انتهت ولايته، من دون النظر إلى الجوانب القانونية، أو إلى التبعات السياسية، أو لرفض الشارع لذلك التمديد. كان واضحا أن التمديد الذي نال رضا أغلب الأعضاء كان تعبيرا على رغبتهم في مواصلة الاستفادة من المرتبات والامتيازات الكبيرة التي أقروها لأنفسهم منذ البداية، ومواصلة هيمنة جهات سياسية معينة على المؤتمر الوطني العام، وتمرير مصالحها من خلاله.

بعد جهد جهيد، وصراعات سياسية مريرة، تم الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة، أفرزت هذه المرة مجلس النواب، الذي كان أكثر أعضائه المنتخبين يقلقهم تغول الجماعات المسلحة وسيطرتها على الحكومات المتعاقبة وعلى المؤتمر الوطني في طرابلس، فاتفق عدد منهم على نقل مقر المجلس الجديد إلى طبرق، حيث يضعف نفوذ الجماعات المسلحة بشكل كبير. وهنا بدأ فصل جديد من الصراع. تعددت جبهات الصراع، ودخلته تيارات سياسية وعقائدية بشكل معلن. احتدم الصراع بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، كل منهما يتهم الآخر بالبطلان، وكل منهما يدعي الشرعية لنفسه، ولا أحد يسأل عن رأي الشعب.

من هنا بدأت ملامح انقسام البلاد إلى شرق وغرب تلوح في الأفق، وترتب على هذا الانقسام حكومتين، واحدة في العاصمة والأخرى في البيضاء، كل منهما تدعي الشرعية وتتصرف كحكومة حقيقة. وبدأت آثار هذا الانقسام تنعكس سلبا على السياسة الداخلية للبلاد. فأهمل الجيش الوطني، وتم تهميش وتجاهل أجهزة الأمن، وفي غيابهما سيطرت العصابات المسلحة على منابع النفط في الوسط والجنوب، وباشرت التصدير خارج معرفة الدولة، وخسرت ليبيا مئات المليارات. أقفلت الطرق العامة، وحُوصرت مدن ومناطق، واندلعت الحرب بين مدن ومناطق بلا سبب ولا مبرر، إلا محاولات بعض التيارات السياسية

فرض أفكارها وخططها على الآخر بالقوة. انتشر الفساد والجريمة على نطاق واسع، وتناقصت السيولة النقدية في المصارف بشكل شبه كامل، وبات المواطن يعاني الأمرين.

انفجر الصراع الدموي بين التيارات السياسية والدينية قويا شديدا كالبركان المجنون يقتل الخصوم ويصفي الأعداء، وهُم جميعا من أبناء الوطن. قُتل عبد الفتاح يونس في ظروف غامضة، ووُجهت أصابع الاتهام إلى التطرف الإسلامي، ولم يجرؤ أحد على الإفصاح عن المجرمين. ثم وقعت اغتيالات كثيرة في بنغازي وطرابلس وسبها وبعض المدن الأخرى، حصدت مئات الأرواح من ضباط الجيش وعشرات من المدنيين من الناشطين السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني، ولم يجرؤ أحد على الإفصاح عن المجرمين. لكن تبقى أصابع الاتهام تشير إلى التطرف الديني والسياسي، من دون تحديد جهة أو منظمة بذاتها، أو أشخاص بذاتهم.

أدى كلُّ هذا الحراك العشوائي إلى اصطفافات سياسية ومناطقية أدخلت البلاد في دوامة الصراع العسكري والسياسي متكافئ القوة، فلا يستطيع أي فريق حسم الصراع لصالحه بسهولة، وهكذا قد تظهر حكومات محلية ضعيفة ومتصارعة في بعض المدن والمناطق، تتبع تيارات وجماعات مختلفة الخطط والرؤى، وتدعي لنفسها الشرعية، وهو ما قد يقود البلاد فعلا إلى حرب أهلية بين المدن والمناطق تقضي على ما تبقى من ملامح الدولة وكيانها. وهي لعبة دُبرت وما زالت تُدبر بليل وبعناية، من قبل أجهزة المخابرات العالمية، الغرض منها إطالة عمر الصراع، وتضخيم الخسائر المادية والبشرية، بحيث يستنزف ما توفر في ليبيا من موارد وثروات طبيعية، فيزيد التخلف والفقر والجهل. وهو المخطط الذي يجري تنفيذه في جميع الدول العربية، سواء كان ذلك عبر الثورات، التي انحرفت عن مسارها بشكل كبير، أو عبر الخضوع لرغبات الغرب بسبب الخوف من قيام ثورات مشابهة في الدول التي لم تقم فيها ثورات. وإذا استمر هذا المسلسل الخبيث، فسوف تدخل المنطقة العربية في غيبوبة التخلف والجهل فيتعطل دورها في البناء والتنمية، وتنشغل عن فكرة تحرير المقدسات والأراضي المحتلة ومعاداة الكيان الصهيوني لمئات السنوات، فتتمكن هذه الدولة اليهودية من العيش والبقاء والتوسع حتى يتم القضاء على الإسلام، وهو الهدف من وراء كل هذه الحروب والثورات والصراعات.

كل هذه الأحداث الجسام، والجرائم المنكرة، أدت إلى نكوص الليبيين عن الحماس والرغبة في المشاركة السياسية، والانغلاق على أنفسهم يجترون أمانيهم وتطلعاتهم، ويعيدون إنتاج أحلامهم وتخيلاتهم بعيدا عن المشاركة الحقيقية الفعالة، ينتظرون أن يمن الله عليهم بمن يعينهم على معاناتهم، وعلى جلاديهم.

الخاتمة:

مما تقدم يتبين لنا أن قابلية ورغبة الليبيين في المشاركة كانت دائما تصطدم بواقع يخالف ميولهم ورغباتهم، واقع يجسد مصلحة الحكومة على حساب مصالح الجماهير المتطلعة للمشاركة والبناء. وهو ما يجعلهم يتراجعون عن المشاركة ويركنون إلى العزوف والسلبية، ويديرون ظهورهم للنظام القائم، مهما

كانت هوية ذلك النظام وتوجهاته. وهكذا يتشكل، في ليبيا، في كل مرحلة من مراحل تكونها، واقع جديد يختلف تماما عمّا تخيله وتمناه الليبيون. إنَّه الواقع المحبط الذي تفرضه سياسات ومصالح السلطات الحاكمة، وتهدف من خلاله إلى تأمين سلطتها وإطالة عمرها، بغض النظر عن رغبة ومصلحة الليبيين. وكانت النتيجة الحتمية تأثر حماسة الليبيين ورغبتهم في المشاركة السياسية سلبا، فتضعف إلى أدنى حد ممكن، وتتحول الرغبة في المشاركة إلى سلبية مقيتة وعزوف قاتل ويأس قانط، يؤدي إلى انعزال الشعب عن السلطات الحاكمة، وبالتالي فشل ذريع في بناء الدولة الحديثة المرجوة، وفشل في خطط التنمية، وفي برامج البناء والإصلاح، فيستشري الفساد وتعم الفوضى !!!

وبالتالي يمكننا القول أنَّ سياسات الحكومات الليبية المختلفة على مدى السبعين سنة الأخيرة لعبت دورا محوريا في قمع ميل الليبيين إلى المشاركة السياسية بشكل كبير، وبالتالي صدق الفرضية التي قدمناها في مستهل هذا البحث!

المراجع والإحالات:

1. السيد عليوة، ومنى محمود. مفهوم المشاركة السياسية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. عن موقع (mokarbat.com).
2. د. ج. ماتينغلي. منطقة طرابلس في العهد الروماني. ترجمة ومراجعة د. محمد الطاهر الجراري ود. محمد عبد الهادي حيدر. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. 2009. ط لا توجد.
3. الطاهر احمد الزاوي. جهاد الأبطال في طرابلس الغرب. الناشر دار افتح للطباعة والنشر . بيروت لبنان. والسيد محمد الرماح بشينة . ليبيا. ط (2). سنة لا توجد.
4. الأهرام، الوطن العربي. الأربعاء 8 من صفر 1427هـ 8 مارس 2006 السنة 130 . العدد 43556.alahram.org.eg.
5. ن.إ.بروشين. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969. ترجمة د. عماد حاتم، مراجعة د. ميلاد أبو سلامة المقرحي. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة (11). طرابلس ليبيا. ط 2 . 2005.
6. د. رأفت غنيمي الشيخ. تطور التعليم في ابلبا في العصور الحديثة.دار التنمية للنشر والتوزيع. طرابلس – ليبيا. 1972 م.
7. د.علي محمد الصلابي. تاريخ الحركة السنوسية. دار المعرفة للنشر والتوزيع. القاهرة – مصر. ط الأولى. 1433 هـ 2012م.
8. عبد الرحمن الجنزوري. رحلة السنوات الطويلة، وقائع وتأملات في سيرة مواطن ليبي. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس ليبيا. ط (1). 2000.
9. د. محمد يوسف المقريف. ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية. دار الاستقلال مكتبة النهضة القاهرة/ مصر. ط (1). 1429 هـ . 2008 م.
10. د. فتحي العكاري. الأحزاب السياسية في ليبيا قبيل الاستقلال. عن موقع (historylibya.blogspot.com) تاريخ الزيارة 2018/5/22م.

11. عبد الرحمن شلقم. نهاية القذافي. ثورة 17 فبراير يوميات، وأسرار، وشهادات. دار الفرجاني. طرابلس ليبيا. ط (1). 2012.
12. حصاد الثورة من الأرواح والمفقودين. عن موقع ليبيا الخبر (libyaalkabar.com). تاريخ الزيارة 19 ابريل 2018.
13. كم من الليبيين قتلهم النزاع المساح. عن موقع بوابة إفريقية. (afrigatenews.net). تاريخ الزيارة 19 ابريل 2018.
14. اللجنة الشعبية العامة للشئون الاجتماعية. مسيرة العمل الاجتماعي في الجماهيرية خلال أربعين عاما 1969 – 2009.
15. أ. سالم عبد الله سويسي. العمل الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين، الواقع والمستقبل. مطابع الثورة العربية طرابلس – ليبيا. ط (1). ت لايوجد.
16. سيف الإسلام معمر القذافي. ليبيا والقرن الواحد والعشرين. ترجمة دار المهى للثقافة والآداب. بيروت – لبنان. الناشر وان ناين ميديا. 2000 ط لا توجد.
17. د. محمد الهادي صالح. صفحات من دولة القذافي. الدار العربية للنشر والتوزيع. مصر. ط (1). 2013.

([1]) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:_ السيد عليوة، ومنى محمود. مفهوم المشاركة السياسية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. عن موقع (mokarbat.com).

([2]) د. ج. ماتينغلي. منطقة طرابلس في العهد الروماني. ترجمة ومراجعة د. محمد الطاهر الجراري ود. محمد عبد الهادي حيدر. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. 2009. ط لا توجد. ص 387.

([3]) الطاهر احمد الزاوي. جهاد الأبطال في طرابلس الغرب. الناشر دار افتح للطباعة والنشر. بيروت لبنان. والسيد محمد الرماح بشينة . ليبيا. ط (2). سنة لا توجد. ص 20.

([4]) الأهرام، الوطن العربي. الأربعاء 8 من صفر 1427هـ 8 مارس 2006 السنة 130 . العدد 43556.alahram.org.eg.

([5]) للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موسوعة روايات الجهاد، الصادرة عن مركز دراسات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. سلسلة الروايات الشفوية.

([6]) ن.إ.بروشين. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969. ترجمة د. عماد حاتم، مراجعة د. ميلاد أبو سلامة المقرحي. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة (11). طرابلس ليبيا. ط 2 . 2005. ص 140.

(*) لعله يقصد لا يقصد برقة، لأن هذا العدد يمثل إجمالي سكان ليبيا، أو لعله خطأ في الترجمة، أو في الطباعة!

([7]) المرجع السابق. ص 225.

([8]) د. رأفت غنيمي الشيخ. تطور التعليم في ابلبا في العصور الحديثة.دار التنمية للنشر والتوزيع. طرابلس – ليبيا. 1972 م. ص 297.

([9])د.علي محمد الصلابي. تاريخ الحركة السنوسية. دار المعرفة للنشر والتوزيع. القاهرة – مصر. ط الأولى. 1433 هـ 2012م. ص 549.

([10]) عبد الرحمن الجنزوري. رحلة السنوات الطويلة، وقائع وتأملات في سيرة مواطن ليبي. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس ليبيا. ط (1). 2000. ص 128.

(*) تأسست بعض هذه التنظيمات السياسية قبل الاستقلال، خلال فترة حكم الإدارة البريطانية، وبعضها تأسس في بلاد المهجر. أما خلال فترة الاحتلال الإيطالي فقد تصحرت الحياة السياسية والثقافية في ليبيا، حيث قامت حكومة الاحتلال الفاشستية بقتل، أو تهجير جميع النشطاء الوطنيين والرافضين للاحتلال، وأفرغت بذلك البلاد من العناصر الحركية النشطة، وجمدت الحياة السياسية فيها.

([11]) د. محمد يوسف المقريف. ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية. دار الاستقلال مكتبة النهضة القاهرة/ مصر. ط (1). 1429 هـ. 2008 م. ص 20.

([12]) د. فتحي العكاري. الأحزاب السياسية في ليبيا قبيل الاستقلال. عن موقع (historylibya.blogspot.com) تاريخ الزيارة 2018/5/22م.

([13])الطاهر أحمد الزاوي. جهاد الليبيين في ديار المهجر من سنة 1343هـ 1924م إلى سنة 1372هـ 1952م. مرجع سابق. ط2. ص416.

([14]) المرجع السابق. ص 434.

([15]) المرجع السابق. ص 415.

([16]) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى د. محمد يوسف المقريف. ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية. الناشر دار الاستقلال، ومكتبة وهبة القاهرة مصر. ط (1) 2008. ص 163

([17]) ن. إ. بروشين. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969. مرجع سابق. ص 489.

([18]) المرجع السابق. ص 507.

([19])عبد الرحمن شلقم. نهاية القذافي. ثورة 17 فبراير يوميات، وأسرار، وشهادات. دار الفرجاني. طرابلس ليبيا. ط (1). 2012. ص 21.

([20]) ن. إ. بروشين. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969. مرجع سابق. ص 485.

(*) لعله يقصد بعد العدوان الصهيوني في يونيو 1967م.

([21]) المرجع السابق. ص 488.

([22]) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى أ. سالم عبد الله سويسي. العمل الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين، الواقع والمستقبل. مطابع الثورة العربية طرابلس – ليبيا. ط (1). ت لايوجد. ص، ص 115،114،113.

([23])اللجنة الشعبية العامة للشئون الاجتماعية. مسيرة العمل الاجتماعي في الجماهيرية خلال أربعين عاما 1969 – 2009. ص328.

([24])سيف الإسلام معمر القذافي. ليبيا والقرن الواحد والعشرين. ترجمة دار المهى للثقافة والآداب. بيروت – لبنان. الناشر وان ناين ميديا. 2000 ط لا توجد. ص 31.

([25])لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى سيف الإسلام معمر القذافي. المرجع السابق. ص 31.

([26])لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى د. محمد الهادي صالح. صفحات من دولة القذافي. الدار العربية للنشر والتوزيع. مصر. ط (1). 2013. ص، ص 139، 140، 141.

([27]) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى سيف الإسلام معمر القذافي مرجع سابق ص، ص 23،24 وما بعدهما.

([28]) ليبيا تدفع تعويضات لوكربي بالكامل. (news.bbc.co.uk) تاريخ الزيارة 2018/5/29م.

([29]) كم من الليبيين قتلهم النزاع المساح. عن موقع بوابة إفريقية. (afrigatenews.net). تاريخ الزيارة 19 ابريل 2018.

([30]) حصاد الثورة من الأرواح والمفقودين. عن موقع ليبيا الخبر (libyaalkabar.com). تاريخ الزيارة 19 ابريل 2018.

([31]) حصاد الثورة من الأرواح والمفقودين. عن موقع ليبيا الخبر (libyaalkabar.com). تاريخ الزيارة 19 ابريل 2018.

([32]) تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017. ص 15.